

أولا: المجلس العلمي للمؤتمر

1 - من داخل الجامعة

- الرئيس: د/ اليزيد علي
- د/ بوعبدالله مختار
 - د/ مالووي ابراهيم
 - د/ دريد كمال
 - د/ حمزة وهاب
 - د/ مرزوقي وسيلة
 - د/ روان محمد الصالح
 - د/ جفلول زغدود
 - د/ سعودي باديس
 - د/ نوار شهرزاد
 - د/ جرافني بلال

2 - من خارج الجامعة

- أ.د/ بعلي محمد الصغير
- أ.د/ عمار بوضياف
- أ.د/ منتري مسعود
- أ.د/ أوصديق فوزي
- أ.د/ عبد الوهاب دربال
- أ.د/ لقصير مزياي فريدة
- أ.د/ بوزيد لزهارى
- د/ لزهري خشايمية
- د/ رابحي قويدر
- د/ وناسي لزهري
- د/ حميد شاوش
- أ.د/ عمار عوابدي
- أ.د/ مراد بدران
- أ.د/ مسعود شيهوب
- أ.د/ الأمين شريط
- أ.د/ صاش لشهب جازية
- أ.د/ لحرش عبد الرحمان
- أ.د/ حميدي حميد
- د/ عادل قرانة
- د/ دحية عبد اللطيف
- د/ صايش عبد المالك

3- من خارج الجزائر

- أ.د/ رأفت فودة جامعة القاهرة
- أ.د/ حسن صحيب - جامعة مراكش - المغرب
- أ.د/ جمال نصر - جامعة سكاريا - تركيا
- أ.د/ عمر خيرى - جامعة سكاريا - تركيا
- أ.د/ ولد داه محمد - جامعة نواكشوط - موريطانيا

ثانيا: اللجنة التنظيمية للمؤتمر

- الرئيس: أ/ بركاني شوقي
- د/ دريد كمال
 - د/ حمزة وهاب
 - أ/ مبروكي سعيد
 - أ/ بولاعة محمد
 - أ/ مناع مراد
 - أ/ بن زكري راضية
 - مجموعة من طلبة الدكتوراه
 - د/ اليزيد علي
 - أ/ بخوش حسام
 - أ/ بومعروف يزيد
 - أ/ بن وارث محمد عبد الحق
 - أ/ دحدوح محمد
 - أ/ عايب وداد
 - أ/ ليراثني فاطمة الزهراء
 - أ/ ناصرى سفيان
 - أ/ ساكري السعدي
 - أ/ مرامية سناء

ثالثا: أمانة المؤتمر

- مزياني محمد الأمين - الأمين العام - < صالح بوخروفه
- أ/ دحدوح عبد الرؤوف < عبد الباسط عبد الصمد < بوالصوف فريدة
- بولعيايز عبد الفتاح < لشقر طارق < صدار رفيق < العوادي إيمان
- ميرود صليحة < لميطة هاجر < رامول كريمة

6- شروط المشاركة:

- تحرير المداخلات بخط Word 2007 و ترسل مطبوعة عبر البريد الإلكتروني.
- استخدام خط Simplifid Arabic بحجم 14، و المداخلات باللغة الأجنبية يستخدم خط Times New Roman بحجم 12.
- ألا يتجاوز عدد صفحات المداخلة 20 صفحة و ألا يقل عن 14 صفحة.
- يمكن أن تحرر المداخلة باللغة العربية أو اللغة الفرنسية أو اللغة الإنجليزية، على أن تحمل اسم و لقب المشارك مع رتبته العلمية و مؤسسته الأصلية.
- يمنع المشاركة بمداخلات مشتركة.
- يجب إرفاق المداخلة بملخصين أحدهما باللغة العربية و الآخر باللغة الأجنبية و الكلمات المفتاحية.
- لا تقبل المداخلات التي سبق نشرها أو التي قدمت للنشر أو التي تم المشاركة بها في ملتقيات و ندوات أخرى.
- الأعمال المقبولة بصفة نهائية للمشاركة في المؤتمر ستنشر في كتاب علمي خاص بالمؤتمر، و ستنشر أهم الأعمال بعد الموافقة عليها من طرف اللجنة العلمية في المجلة المحكمة لكلية الحقوق و العلوم السياسية.
- تخصص جائزة لفائز بمسابقة علمية تنظم على هامش المؤتمر و لأحسن حضور من الطلبة.

- 7- رسوم الاشتراك:- للأجانب: 100 أورو - للأساتذة داخل الوطن: 4000 دج
- طلبة الدكتوراه: 3000 دج

8- مواعيد مهمة خاصة بالمؤتمر:

- آخر أجل لإرسال ملخصات المداخلات: 11 جانفي 2018
- آخر أجل لإرسال المداخلات الكاملة: 20 فيفري 2018
- تاريخ الرد على المداخلات المقبولة بصفة نهائية: 18 مارس 2018
- ملاحظة مهمة: قبول الملخص يعني الموافقة المبدئية فقط للمشاركة في المؤتمر، أما الموافقة النهائية تكون بعد قراءة و فحص المداخلة الكاملة من قبل المجلس العلمي للمؤتمر.

9- المراسلات

البريد الإلكتروني الخاص بالجامعة: etat.droit@univ-oeb.dz
البريد الإلكتروني: colloquedroit2018@yahoo.com

تصفح موقع الجامعة و الكلية الآتيين:
www.univ-oeb.dz أو www.univ-oeb.dz/fdsp/
الهاتف / الفاكس: 0661212696 / 032412537

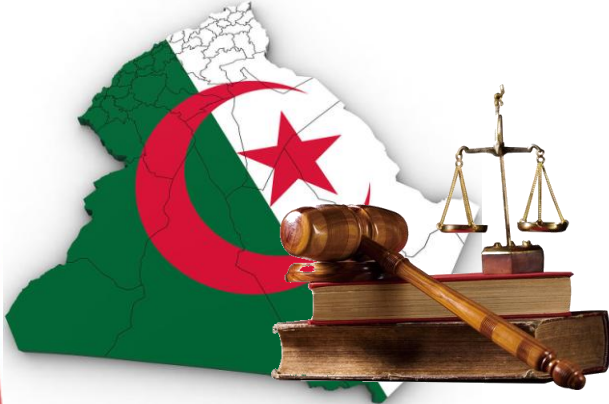
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي
كلية الحقوق والعلوم السياسية- قسم الحقوق



المؤتمر الدولي الرابع الموسوم بـ:

دولة القانون 'التجربة الجزائرية'

يومي: 11/10 أفريل 2018



الرئيس الشرفي للمؤتمر: أ.د حوبار فريدة - مديرة الجامعة
المشرف العام للمؤتمر: د بوعبد الله مختار - عميد الكلية
رئيس المؤتمر: د. دريد كمال



ممول المؤتمر:

1 - تقديم وأهمية المؤتمر:

عرفت دولة القانون بأنها تلك الدولة التي تضع لنفسها قيوداً قانونية في إطار علاقاتها مع المواطنين أو تلك التي تضمن الحقوق والحريات الفردية للمواطنين ضد تعسف السلطة وهذا بواسطة نظامها الدستوري والقانوني، حيث يمكن القول أنها مؤسسة شرعية تحكّم وتُحكّم بالقانون.

إنه وبالبحث عن مفهوم مصطلح " دولة القانون " نجد العديد من المفاهيم التي حاول وضعها فقه القانون العام المقارن والتي تدور كلها حول ضرورة خضوع السلطات العامة في الدولة في جميع تصرفاتها وكذا الأفراد إلى حكم القانون. وهناك من استخدم مصطلحي " الشرعية " و " المشروعية " في تحديد مصطلح " دولة القانون " إلا أنه يظل المعنى واحد وهو وجوب سيادة القانون على الجميع.

وبما أن القانون بنية متدرجة حيث أنه كل قاعدة لا تكون نافذة ومشروعة إلا إذا كانت مطابقة لقاعدة أخرى تعلوها درجة. وهذا ما يعرف بـ: " مبدأ تدرج القواعد القانونية " الذي يعد من أهم سمات دولة القانون.

و الواقع أنه إذا كان الفقه يجمع على ضرورة وجود مبدأ الفصل بين السلطات في ظل سمو الدستور لقيام دولة القانون، فإنه بالمقابل يختلف بشأن باقي الأركان والمقومات الواجب توافرها لقيام هذه الدولة، إلا أن ما يجب الإشارة إليه في هذا الصدد إلى أنه يمكن إجمال تلك المقومات في مبدأ سمو الدستور ومبدأ تدرج القواعد القانونية ومبدأ الرقابة على دستورية القوانين وجود مبدأ استقلالية القضاء واحترام حقوق الإنسان. غير أن ما لا يجب إغفاله هو ضرورة قيام دولة القانون في إطار ديمقراطي والديمقراطية لا تسود إلا في مجتمع تسود فيه الحرية بشقيها السياسي والإعلامي، أو بعبارة أخرى فهي لا تسود إلا في مجتمع تسود فيه التعددية الحزبية.

وحرية الرأي والتعبير ومبدأ الفصل بين السلطات وتجسيد وظائف الرقابة السياسية والقضائية أكثر، ورغم ما للدستور 1996 أثر بالغ الأهمية في تعميق مفهوم دولة القانون أكثر، إلا أن أحداث العشرية السوداء التي عرفتها الجزائر في فترة التسعينات كان الأثر السلبي في توقيف مسيرة البناء المؤسساتي لدولة الحق والقانون بل وفي تراجعها.

إلى غاية مجيء رئيس الجمهورية الحالي " السيد عبد العزيز بوتفليقة " الذي وبمجرد انتخابه فتح عدة ورشات للإصلاح كان أهمها ورشة إصلاح العدالة لتستأنف مرة أخرى عقب أحداث جانفي 2011، حيث سارع رئيس الجمهورية آنذاك إلى الإعلان في خطاب شهير له بتاريخ: 15 أفريل 2011 عن حزمة ثانية من الإصلاحات مست على نحو مباشر موضوع التعددية الحزبية و حرية التعبير و انتهت مطلع عام 2012 إلى إصدار قانونيين عضويين خاضعين بالأحزاب السياسية والإعلام، فضلا عن قوانين أخرى ذات صلة بدعائم دولة القانون كنظام الانتخابات وحالات التنافس مع العهدة البرلمانية فضلا عن قانون المحدد لكيفيات توسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، و كان لآخر تعديل دستوري لعام 2016 الأثر البارز في تجسيد مختلف الوعود والإصلاحات الدستورية والسياسية، من خلال دعم جميع الجهود المبذولة سابقا من أجل ترسيخ مفهوم دولة القانون، حيث أعلن المؤسس الدستوري على حزمة تعديلات جديدة تضمنت العديد من المجالات كإعادة النظر في المهام المنوط بالسلطة التنفيذية وعلاقتها بالسلطة التشريعية التي شملها هي الأخرى الإصلاح، دون أن ننسى تأسيس هيئة دستورية عليا مستقلة تتكفل بمراقبة الانتخابات إضافة إلى الإصلاحات الجذرية التي أدخلت على وظيفة الرقابة على دستورية القوانين، والتي تم ترجمتها فيما بعد بإصدار مجموعة تشريعية ضخمة لتحاول تلبية مطامح ورغبة السلطة السياسية من مختلف طبقاتها كالمعارضة والمجتمع المدني أساسا.

و لا ينكر أحد الانتماء المتعدد للجزائر إقليميا ودوليا لذا يجب الإحاطة بالتجارب التي خاضتها بعض الدول الأخرى (عربية، إفريقية...) من أجل استنباط واستخلاص أهم الإيجابيات من خلال الممارسة العملية لهذه الدول لإعمال وتجسيد دولة القانون.

2 - إشكالية المؤتمر

بناء على ما سبق ذكره يمكن التوصل إلى طرح الإشكال الرئيس لهذا المؤتمر والذي يتمحور حول:

ما هي آليات إرساء دولة القانون و ضماناتها، و إلى أين وصلت التجربة الجزائرية في تكريس دولة القانون و ما آفاقها المستقبلية؟

3 - أهداف المؤتمر

إن الهدف من وراء هذا المؤتمر هو سعي الجامعة على أن تلعب دورها الأكاديمي كاملا غير منقوص في ضرورة مواكبة ما يدور في

الساحتين الدولية والوطنية من مسائل ذات طابع حيوي تخص جميع المؤسسات الدستورية والإدارية للدولة الجزائرية ودورها في تجسيد وإرساء دعائم دولة القانون، ومن هذا المنطلق تحرص الجامعة كمؤسسة دستورية وإدارية ذات طابع علمي وأكاديمي محض من خلال أداء رسالتها العلمية المنوط بها بالشرح والتحليل والنقد وذلك بتثمين الإنجازات والمكتسبات وكشف النقائص والثغرات للوقوف عندها بما تقدمه من اقتراحات وتوصيات علمية بالبحث عن الحلول في سبيل تجسيد دولة القانون في الجزائر واقعا ملموسا لا على المستوى النظري فقط.

4 - أهم محاور المؤتمر

المحور الأول: مقومات دولة القانون و ضمانات تجسيدها:

- على الصعيد القانوني (الدستوري، الدولي، الإداري)
- على الصعيد المؤسساتي
- على صعيد المجتمع المدني

المحور الثاني: تجربة الجزائر في مجال تجسيد دولة القانون

(الإنجازات والمكتسبات)

- مبدأ الدستورية (تدرج القوانين - الرقابة الدستورية...)
- مبدأ الفصل بين السلطات في النظام الدستوري الجزائري و سبل تعزيزه
- واقع التعددية الحزبية و حرية الإعلام و حقوق الإنسان في النظام القانوني الجزائري
- الحكم الراشد و إصلاح الخدمة العمومية.

المحور الثالث: تجارب الدول الأخرى و آفاق دولة القانون في الجزائر

- تجارب الدول الأخرى (عربية، إفريقية، أوروبية...)
- معوقات وصعوبات إعمال دولة القانون
- رؤية مستقبلية للإصلاحات في سبيل تدعيم دولة القانون